

شرح القانون التجاري الأوراق التجارية

الأستاذ الدكتور
فياض ملفي القضاة
أستاذ القانون التجاري وأعمال البنوك
عميد كلية الحقوق الأسبق
الجامعة الأردنية
وزير دولة للشؤون القانونية



دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن



346, 096

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2025/7/4136)

المؤلف: فياض ملفضي القضاة

الكتاب: شرح القانون التجاري - الأوراق التجارية

الوصفات: السندات - الأوراق التجارية - القانون التجاري - المسؤولية الجزائية

القانون المدني

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-353-6

الطبعة الأولى 2025 م - 1446 هـ

جميع الحقوق محفوظة © Copyright All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 6 4646361 (+ 962) - فاكس: 6 4610291 (+ 962) - ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 6 5341929 (+ 962) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

شرح القانون التجاري الأوراق التجارية

الأستاذ الدكتور
فياض ملفي القضاة
أستاذ القانون التجاري وأعمال البنوك
عميد كلية الحقوق الأسبق
الجامعة الأردنية
وزير دولة للشؤون القانونية

دار الثقافة

للشؤون والتوزيع

1446 هـ - 2025 م

إهداء

أهدي هذا المؤلف في طبعته الرابعة إلى كل طالب علم وباحث

وأهديه أيضاً إلى زوجتي (أم عون)

وإلى أبنائي رima وعون وزين وشهم

المؤلف

الفهرس

المقدمة.....	11
--------------	----

الباب الأول

الأحكام العامة للأوراق التجارية

الفصل الأول: خصائص الأوراق التجارية.....	19
الفصل الثاني: وظائف الأوراق التجارية.....	26
الفصل الثالث: أنواع الأوراق التجارية.....	30
الفصل الرابع: قواعد قانون الصرف.....	36
الفصل الخامس: العلاقة بين الالتزام المصرفي والالتزام الأصلي.....	44

الباب الثاني

سند السحب

الفصل الأول: إنشاء سند السحب.....	56
المبحث الأول: الشروط الموضوعية.....	57
المطلب الأول: الأهلية.....	57
المطلب الثاني: التراضي.....	59
المطلب الثالث: السبب.....	60
المطلب الرابع: المحل.....	67
المبحث الثاني: الشروط الشكلية.....	68
المطلب الأول: ضرورة الكتابة.....	68
المطلب الثاني: ضرورة توافر البيانات المطلوبة قانوناً.....	69
المبحث الثالث: حكم تخلف وتحريف البيانات الإلزامية في سند السحب.....	100
المطلب الأول: الترك أو الإغفال.....	100
المطلب الثاني: الصورية في البيانات الإلزامية.....	103
المطلب الثالث: التحريف في البيانات الإلزامية.....	106
المبحث الرابع: تعدد النسخ والصور.....	108
المطلب الأول: تعدد النسخ.....	108

109	المطلب الثاني: تعدد الصور
111	الفصل الثاني: تداول سند السحب
112	المبحث الأول: التظهير الناقل للملكية
112	المطلب الأول: شروط صحة التظهير الناقل للملكية
120	المطلب الثاني: آثار التظهير الناقل للملكية
142	المبحث الثاني: التظهير التوكيلي
142	المطلب الأول: شروط صحة التظهير التوكيلي
144	المطلب الثاني: آثار التظهير التوكيلي
150	المبحث الثالث: التظهير التأميني
150	المطلب الأول: شروط صحة التظهير التأميني
151	المطلب الثاني: آثار التظهير التأميني
154	الفصل الثالث: ضمانات الوفاء بسند السحب
155	المبحث الأول: الضمانات القانونية
155	المطلب الأول: مقابل الوفاء
168	المطلب الثاني: القبول
194	المطلب الثالث: التضامن الصرفي
198	المبحث الثاني: الضمانات الاتفاقية
198	المطلب الأول: الضمان الاحتياطي
207	المطلب الثاني: الضمانات العينية
210	الفصل الرابع: وفاء سند السحب
211	المبحث الأول: ميعاد الاستحقاق
211	المطلب الأول: طرق تحديد ميعاد الاستحقاق
217	المطلب الثاني: كيفية حساب ميعاد الاستحقاق
220	المبحث الثاني: أحكام الوفاء
220	المطلب الأول: تقديم السند للوفاء
221	المطلب الثاني: محل (موضوع) الوفاء
224	المطلب الثالث: زمان الوفاء
228	المطلب الرابع: طرفا الوفاء
230	المطلب الخامس: مكان الوفاء
231	المطلب السادس: شروط صحة الوفاء
236	المطلب السابع: المعارضة في الوفاء

الفهرس

239	المطلب الثامن: آثار الوفاء.....
241	المطلب التاسع: إثبات الوفاء.....
245	الفصل الخامس: الرجوع الصرفي لعدم الوفاء.....
246	المبحث الأول: حالات الرجوع.....
246	المطلب الأول: الرجوع في تاريخ الاستحقاق.....
247	المطلب الثاني: الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق.....
255	المبحث الثاني: الشروط الشكلية للرجوع.....
255	المطلب الأول: ماهية الاحتجاج.....
256	المطلب الثاني: شروط الاحتجاج.....
266	المبحث الثالث: ممارسة حق الرجوع الصرفي.....
273	المبحث الرابع: تأثير إهمال الحامل الشرعي على حقه في الرجوع الصرفي ..
280	الفصل السادس: التقادم.....

الباب الثالث

السند لأمر

288	الفصل الأول: تعريف السند لأمر.....
289	الفصل الثاني: بيانات السند لأمر.....

الباب الرابع

الشيك

297	الفصل الأول: إنشاء الشيك.....
298	المبحث الأول: الشروط الموضوعية.....
298	المطلب الأول: الأهلية.....
298	المطلب الثاني: التراضي.....
299	المطلب الثالث: السبب.....
303	المطلب الرابع: المحل.....
304	المبحث الثاني: الشروط الشكلية.....
305	المطلب الأول: شرط الكتابة.....
305	المطلب الثاني: البيانات المطلوبة قانوناً.....
340	المبحث الثالث: الصورية والتحريف في البيانات الإلزامية.....

الفهرس

341	المطلب الأول: الصورية
345	المطلب الثاني: التحريف
351	المبحث الرابع: تعدد النسخ
353	الفصل الثاني: تداول الشيك
355	المبحث الأول: التظهير الناقل للملكية
355	المطلب الأول: شروط صحة التظهير الناقل للملكية
363	المطلب الثاني: آثار التظهير الناقل للملكية
369	المبحث الثاني: التظهير التوكيلي
369	المطلب الأول: شروط صحة التظهير التوكيلي
372	المطلب الثاني: آثار التظهير التوكيلي
379	الفصل الثالث: ضمانات الوفاء بالشيك
380	المبحث الأول: الضمانات القانونية
381	المطلب الأول: مقابل الوفاء
399	المطلب الثاني: التضامن الصرفي
403	المطلب الثالث: المسؤولية الجزائية
404	المبحث الثاني: الضمانات الاتفاقية
404	المطلب الأول: الضمان الاحتياطي
405	المطلب الثاني: الضمانات العينية
406	الفصل الرابع: وفاء الشيك
407	المبحث الأول: ميعاد تقديم الشيك للوفاء
411	المبحث الثاني: مكان الوفاء
412	المبحث الثالث: موضوع الوفاء
414	المبحث الرابع: شروط صحة الوفاء
431	المبحث الخامس: إثبات الوفاء وآثاره
434	الفصل الخامس: الامتناع عن وفاء الشيك
435	المبحث الأول: إثبات الامتناع عن الوفاء
439	المبحث الثاني: أحكام الرجوع الصرفي
442	الفصل السادس: انقضاء الالتزام الصرفي بالسقوط والتقادم
443	المبحث الأول: أثر إهمال الحامل على سقوط حقه بالرجوع الصرفي
446	المبحث الثاني: التقادم الصرفي
453	المراجع

المقدمة

استنفذت إعداد الطبعات الثلاث من هذا الكتاب الذي وضعت الطبعة الأولى منه عام 2019 في يد القارئ الكريم حيث ظهرت حاجة كبيرة في القطاع التعليمي لطبعة جديدة تمثلت في الطلب المتزايد من الجسم القانوني بشكل عام ومن طلبة القانون بشكل خاص. وقد وجدت بأنه من المناسب إدخال بعض التعديلات على الطبعة السابقة في ضوء بعض الاجتهادات القضائية المستجدة في مواضيع معينة إضافة إلى التعديل الجوهرى لأحكام المسؤولية الجزائية في دعاوى الشيكات والتي بدأت بعدم تجريم ما يسمى بالشيكات المكتبية إلى أن تم إلغاء المسؤولية الجزائية في قضايا إصدار شيك دون رصيد والقضايا المرتبطة بها في المادة (421) من قانون العقوبات الأردني وهي قضايا لا تعد أساساً واقعة في نطاق هذا الكتاب إلا أنني تطرقت إليها بشكل موجز في الطبعات السابقة تحت موضوع الضمانات القانونية للشيك، إضافة إلى بعض التعديلات فيما يتعلق بتنفيذ الأوراق التجارية.

وبالرغم من التطور التكنولوجي الواسع في مجال طرق الوفاء حيث أصبح الوفاء بالطرق الإلكترونية يحتل مساحة كبيرة في السوق التجاري إلا أن استخدام الأوراق التجارية كطريقة من طرق الوفاء ما زال موجوداً وبالذات من خلال ورقة الشيك وورقة سند الأمر أو السند الإذني المعروف في السوق الأردني بالكمبيالة. وهذا ما يفسر الحاجة إلى تدريس مادة الأوراق التجارية في كليات الحقوق في الوطن العربي والعالم.

وسيجد القارئ الكريم بأن هذا الكتاب لم يوضع فقط لطلبة كليات الحقوق بل إنني قصدت من وضعه أن أقدم للباحث والمحامي والقاضي مرجعاً قانونياً يغطي الجانب الفقهي والجانب العملي بأسلوب مبسط يسهل على القارئ استيعاب الأحكام القانونية للأوراق التجارية العامة والخاصة والتي يغلب عليها الجانب الفني المتخصص حيث قمت بربط نصوص مواد قانون التجارة بمصادرها التشريعية وقمت أيضاً بتحليلها في ضوء التطبيقات القضائية ذات العلاقة.

ويغطي هذا الكتاب الأحكام العامة للأوراق التجارية وأنواع الأوراق التجارية الأساسية (سند السحب، سند الأمر أو السند الإذني، والشيك) سواء الأحكام المتعلقة بإنشائها أو تداولها وضمانات الوفاء بقيمتها وأحكام الوفاء بقيمتها أو

المقدمة

الامتناع عن وفائها وحالات الرجوع الصرفي وأحكام سقوط الحق بالمطالبة بها أو بالحق الثابت فيها. ويشرفني أن العديد من المحاكم وعلى رأسها محكمة التمييز الأردنية قد لجأت إلى هذا الكتاب كمصدر فقه في إصدارها للعديد من القرارات القضائية. وفي النهاية فإني أأمل أن يجد القارئ الكريم ضالته في هذا الكتاب متمنياً منه أن لا يبخل على المؤلف بأي رأي أو نقد يمكن أن يثري جودة الطباعات القادمة.